

مفهوم الماهية وأهم مباحثها في الكتب الكلامية

م. د. طه خالد محمد عرب

جامعة سامراء كلية التربية - قسم علوم القرآن الكريم والتربية

الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعدُ فإن للصنعة الكلامية مقررات وافق فيها المتكلمون غيرهم من الفلاسفة في جانب وخالفوهم في جوانب أخرى ، ومن يتتبع منهج المتكلمين في الكتب الكلامية - لا سيما السنيّة منها - يجدهم قد صارعوا الأفكار المتعارضة ، وكان لهم قلم سبق بتحليل أفكارهم وتقدير ما صلح منها ، فالإسلام حينما أنزله الله تعالى برسالة سماوية على قلب سيدنا رسول الله ﷺ لم يهدم جميع ما سبق من عقائد وشرائع وإنما طرح الفاسد منها وهذّب ما يمكن صلاحه ، وأصبح ما هو مقرّر وله أصل سابق اصطلاحاً دينياً ، ولو لم يبق منه إلا الاسم ومن تلك المقررات التي بحث فيها علماء الإسلام ماهيات الأشياء وحقائقها . فإنه لا بد من تفرّج تلك الحقائق وإلا لتلاشت الأحكام. ولهذا كان من حذاقة علماء الإسلام أنهم ناقشوا الأفكار الأخرى وأعتدوا في أول أمرهم الجهة التي يمكن الحوار معها عن غيرها مما لا تعدّ من العقلاء أصلاً متخذين من أول المباديء الفكرية معياراً للتفريق بين العقلاء وغيرهم ، فقرروا أن المعيار الأول للتفريق هو ثبوت حقائق الأشياء ؛ أي ماهياتها ، فلا بد من ثبوتها ؛ لكي تتحقق أرضية مشتركة يمكن من خلالها محاولة الخصوم للوصول إلى نتائج صحيحة ، وإلا فلا نتائج أصلاً بدون تفرّج حقائق الأشياء ؛ قال العلامة عبد الله النسفي^(١) في رسالته المختصرة الشهيرة بـ(النسفية) ما نصه : ((قال أهل الحقّ : حقائق الأشياء ثابتة والعلمُ بها متحققٌ ؛ خلافاً للسوفسطائية))^(٢) ، فهو بهذا وضع معياراً للتفريق بين العقلاء وغيرهم ؛ لتكون الخطوة الأولى لتحديد الجهة التي يمكن حوارها ومناظرتها لمطارحة الأفكار ، فكان المعيار هو ثبوت الحقائق وتحقق العلم بها ، فمن قال به فهو مشمولٌ بدائرة النظر وصحة التفكير ، ومن لا يقول بذلك فهو خارج عنها ، فلا بد من العناية بهذه المسألة غاية العناية لما لها من مبدئية لجل مباحث الإلهيات وحتى يتحصّل للباحث إلمام تامّ بجميع أطراف المسألة فلا بدّ من الوقوف على أبرز طرفٍ من أطرافها وهو (الماهية) بشكل عامٍ غير مُقيّد بالتحقق الخارجي ؛ لينتقل المراد وتكشف المقاصد فلا بد من البحث في هذا المفهوم وبيانه وبينان أقسامه وما أُعتدّ منها في نظر علماء الإسلام وفي نظر الفلاسفة وغيرهم من المفكرين فجاء هذا البحث موسوماً بـ(مفهوم الماهية وأهم مباحثها في الكتب الكلامية) طبيعة هذا البحث وبيئته أنه بحث كلامي فلسفي قائم على استعراض أحكام الماهية وبيان جميع أفرادها من أنواع وفروق اصطلاحية وهو مُبنى ومُرتكز لنظرية المعرفة ؛ لأنّ لها دعائم ترتكز عليها وسُبلاً تستقي النظر الصحيح من خلالها ومهما كان عدد دعائمها أو مدى قبولها للخلاف والأخذ والرد ، فإنّها وبلا شك قائمة - قيام الدار على الأساس - على ثبوت الحقائق ؛ فإن ما لم تثبت الحقائق وتقرر لا يثبت شيءٍ لشيءٍ ولا يستقيم حكم على محكومٍ عليه ومصادر هذا البحث هو الكتب الكلامية المعتمدة التي تبنّت وبكل أمانة عرض وتحليل الآراء ومناقشتها بكل حيادية ؛ ككتاب «المواقف» للعضد الإيجي وشرحه للسيد الشريف ، و«شرح مقاصد الطالبين» للتفتازاني ، و«شرح النسفية» وحواشيها و«العضدية» وشرحها للجلال وحواشيها ، وغير ذلك . فجاء على : مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة . فالمطلب الأول كان لتعريف الماهية وبيان أحكامها، فكان فرعين المطلب الثاني لأقسام الماهية وفروعها ، فكان فرعين أيضاً المطلب الثالث كان لبيان مسألة (جعل الماهيات) من تعريف الجعل والقول فيه ، فجاء على فرعين أيضاً. المطلب الرابع كان لبيان : هل الماهية أمرٌ حقيقي منشأً للأثار أو أمر اعتباري ليس منشأً لها؟ ثم الخاتمة . أسأل الله تعالى التوفيق وهو نعم المولى ونعم النصير .

المطلب الأول : تعريف الماهية وبعض أحكامها

الفرع الأول: التعريف

الماهية لغةً : هي مأخوذة عن ما هو بإلحاق ياء النسبة وحذف إحدى الياءين للتخفيف ثم التعليل كمثل مرمي وإلحاق التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية^(٣).

وفي الاصطلاح : الماهية والذات والحقيقة قد تطلق بالتبادل على " ما به يكون الشيء ذلك الشيء " ، وكثيراً ما يعتبر في الذات والحقيقة الوجود الخارجي^(٤) دون الماهية . ولذا تعرّف ماهية الشيء بأنها : " ما به يجاب عن السؤال بما هو "

الفرع الثاني : بعض أحكامها الماهية مغايرة لما عداها من العوارض سواء كانت لازمة لها كزوجية الأربعة، أو مفارقة تدوم كحركة الفلك، أو تزول كالشباب وحمرة الخجل، فالإنسانية مثلاً من حيث هي إنسانية مغايرة لما يعرض لها من الاعتبارات كالوجود والعدم، والوحدة والكثرة إلى غير ذلك، فإنّ الإنسانية في نفسها لا موجودة ولا معدومة، ولا واحدة ولا كثيرة، وإنما هي الإنسانية لا غير^(٥).

المطلب الثاني : أقسام الماهية

الفرع الأول : تقسيم الماهية من حيث ملاحظة العوارض وعدم ملاحظتها

١- الماهية قد تؤخذ " بشرط شيء من العوارض واللواحق " ، وتسمى الماهية حينئذٍ : الماهية المخلوطة ، وكذلك تُسمى : الماهية بشرط شيء . وهي موجودة في الذهن وخارجه كزيد وعمرو من أفراد ماهية الإنسان .

٢- وقد تؤخذ " بشرط لا شيء من تلك العوارض " ، وتسمى حينئذٍ : الماهية بشرط لا شيء ، وتسمى أيضا : بالماهية المجردة ؛ لتجردها عن اللواحق . وهي لا توجد في الأذهان فضلاً عن أن توجد في الأعيان^(٦) .

٣- وقد تؤخذ " لا بشرط شيء من مقارنة العوارض ولا مقارنتها" ، وتسمى حينئذٍ الماهية المطلقة ، وسميت مطلقة ؛ لعدم تقييدها بشرط شيء أو لا شيء . وهي أعم من المخلوطة والمجردة ؛ لتقييدهما ضرورة صدق المطلق على المقيد ، وهي موجودة في الخارج ؛ لكونها عين المخلوطة ونفسها في الخارج ، لا لكونها جزءاً منها فيه ، إذ الموجود من الإنسان إنما هو زيد وعمرو وغيرهما من الأفراد ، وليس في الخارج إنسان مطلق وآخر مركب منه ومن الخصوصية؛ لعدم التمايز بين المطلق والمقيد هناك ، وإلا لما صدق المطلق عليه؛ ضرورة امتناع صدق الجزء الخارجي المغاير بحسب الوجود للكل عليه ، وإنما ذلك التمايز في العقل .

الفرع الثاني : تقسيم الماهية من حيث التركيب وعدمه :

١- ماهية بسيطة ، وهي : ما لا جزء لها .

٢- ماهية مركبة ، وهي : ما لها جزء ، ولا خفاء في وجود الماهية المركبة ، فإن وجود الإنسان والشجر وغيرهما من المركبات ضروري . ولا بد للماهية المركبة من انتهائها إلى الماهية البسيطة .

المطلب الثالث : جعل الماهيات

الفرع الأول : تعريف الجعل بالفتح في اللغة مصدر بمعنى الخلق والتصيير^(٧) . وفي الاصطلاح : إخراج شيء أو هيئته التركيبية من العدم إلى الوجود^(٨) .

الفرع الثاني : جعل الماهيات بين القول بمجوعليتها وعدمه : إن من المسائل المهمة مسألة جعل الماهيات ؛ أي هل المخلوق هو الماهية أم الوجود؟ وهذه المسألة متفرعة عن مسألة أخرى ، قال الإيجي في موافقه ، والسيد الشريف في شرحه : (في أن المعدوم شيء أم لا؟) : « وأنها ؛ أي هذه المسألة ، من أمهات المسائل الكلامية ، إذ يتفرع عليها أحكام كثيرة ، من جملتها أن الماهيات غير مجعولة... قال الإمام الرازي : هذه المسألة (أي : إن المعدوم الممكن شيء) متفرعة على القول بزيادة الوجود على الماهية فإن القائل باتحادهما لا يمكن القول بعدمها أي عدم الجعل ..)^(٩) . والآن هل الماهية مجعولة ؟ ثلاثة أقوال :

القول الاول : ذهب جمهور الفلاسفة والمعتزلة إلى أن الماهية مطلقاً غير مجعولة^(١٠) ، بمعنى أن شيئاً منها ليس بجعل الجاعل؛ محتجين بأن كون الإنسان إنساناً لو كان بالفاعل لارتفع بارتقاعه؛ فيلزم أن لا تكون الإنسانية إنسانية على تقدير عدم الفاعل ، وهو محالٌ ضرورة امتناع سلب الشيء عن نفسه . والجواب : أنه إن أُريد أنه يلزم أن تكون الإنسانية لا إنسانية على طريق الإيجاب العدولي فالملازمة ممنوعة ، إذ على تقدير عدم الفاعل لا تبقى الإنسانية ، فلا تصلح موضوعاً للإيجاب ، وإن أُريد أنه يلزم أن ليست الإنسانية إنسانية بطريق السلب فالملازمة مُسلمة ، وبطلان اللازم ممنوع ، إذ عند عدم جعل الجاعل ترتفع الإنسانية عن الخارج رأساً فيصدق سلب جميع الأشياء ، حتى سلب نفسها عنها^(١١) .

القول الثاني : ذهب المتكلمون إلى أنها مجعولة مطلقاً ، مستدلّين بأنه لو لم تكن الماهية مجعولةً لارتفعت المجعولية بالكلية ، إذ كل ما يفرض كونه مجعولاً من الوجود أو موصوفية الماهية بالوجود فهو أيضاً ماهية في نفسه ، والمقدر أنه لا شيء من الماهية بمجعولة ، فلا يكون حينئذٍ ماهية الممكن ، ولا وجودها ، ولا اتصافها بالوجود مجعولة؛ فيلزم استغناء الممكن عن المؤثر ، وذلك مما لا يقول به عاقل .

فإنَّ المجعول هوية الشخص الموجود في الخارج ، أو هوية وجوده ، أو هوية اتصافه بالوجود ، فلا يلزم ارتفاع المجعولية واستغناء الممكن عن الفاعل المؤثر^(١٢) . القول الثالث : ذهب بعض من الفلاسفة إلى أن المركبات مجعولة دون البسائط ، إذ شرط المجعولية الإمكان ، إذ المجعولية فرع الاحتياج إلى المؤثر ، والاحتياج إليه فرع الإمكان ، والإمكان يقتضي نسبة مقتضية للاتينية ، فينافي البساطة .

خلاصة القول وتحرير محل النزاع : خلاصة آرائهم في أن الماهيات الممكنة هل هي مجعولة أم لا؟ هي ثلاثة أقوال :

الأول : أن كلها مجعولة من البسيط والمركب ، فإن كل واحدٍ منهما ممكنٌ ، وكلٌّ ممكنٌ على الإطلاق فإنه محتاج إلى السبب ، فالحاجة ثابتة في كل واحدٍ منهما ، فيكون المجعول ذات الممكن بإعطاء الوجود .

الثاني : أن الماهية غير مجعولة مطلقاً ، مركبة كانت أو بسيطة ، وإلا يلزم سلب الإنسانية عن نفسها عند عدم جعل الجاعل ، وسلب الشيء عن نفسه محالٌ .

والثالث: احتياج المركبة خاصّة إلى المؤنّر ؛ لأنّ علّة الحاجة هي الإمكان، وهو أمرٌ نسبيٌّ يقتضي الاثنيّة، فما لم تتحقّق الاثنيّة لم تتحقّق الحاجة، ولا اثنيّة في البسيط فلا احتياج له.

فمن قال إنّ الماهيات^(١٣) مجعولة مطلقاً^(١٤) سواء كانت مركبةً أو بسيطة أراد أنّ الاحتياج عارضٌ للماهيات، أعم من أن يكون عروضه لنفس الماهية أو للوجود، وسواء كان إلى الفاعل أو إلى الجزء. ومن خالف في مجعولية الماهية ، وحكم بأنها غير مجعولة مطلقاً أراد بالمجعولية الاحتياج إلى الفاعل، وبنفيها أنّها من لوازم الوجود الخارجي، كنهاي الأجسام لا من لواحق الماهية كزوجية الأربعة. ومن فرق بين المركبة والبسيطة أراد أنّ الاحتياج من لوازم الماهية المركبة دون البسيطة، فاحتياج الممكن عند الفرق الثلاث إلى العلة الموجدة له ضروريٌّ^(١٥). ولا يخفى على ذي ذريرةٍ ودراية أن القول الأول هو الراجح والله أعلم .

المطلب الرابع : الماهية أمر اعتباري ليس منشأ للأثار

لقد بحث الفلاسفة في هذه المسألة وهي مشتهرة بمسألة " أصالة الوجود " أو " أصالة الماهية ومن أجل تعيين المصدق والأصل لما هو مُدرَكٌ من حقائق خارجية والذي يكون منشأً للأثار، وقد اختلفوا في هذا إلى ثلاث فرق:

فرقة تقول بأصالة الوجود واعتبارية الماهية. وهم الفلاسفة المشائيون ، ومعناه أن الأصل الذي يَرَدُّ إليه المعلوم أن الوجود هو منشأ الأثار الموجودة في الخارج، وهو الأصل الذي تنتزع منه مفاهيم الأشياء، وليست الماهية إلا الحد المنتزع من الموجود الخارجي، وقد استدل المشائيون من أجل تثبيت هذا المعنى بأدلة عديدة. من أبرزها : من المعلوم أن الماهية متساوية النسبة الى الوجود والعدم، إذ الوجود ليس ضرورياً لها لتكون واجبة الوجود، وأيضاً ليس العدم ضرورياً لها كي تكون ممتعة الوجود، ومع أننا نرى حقائق ووجودات للماهية في الخارج. والسؤال الذي يرد هو: من الذي أظهر حقيقة الماهية في الخارج ؟ فإن كان الوجود، فهذا يدل على أن الأصالة له، لأنه أخرج الماهية من العدم الى الوجود وهو منشأ الأثار، وإن كانت الماهية هي الموجدة لنفسها بنفسها، فهذا خلف كونها متساوية النسبة الى الوجود والعدم، فيتعين الأول، وهو معنى أصالة الوجود. وفرقة تقول بأصالة الماهية واعتبارية الوجود. وهم الفلاسفة الإشراقيون أي أنها الأصل ومنشأ للأثار، والوجود معنى اعتباري منتزع ومفهوم للذهن بواسطة الماهية.. والتفصيل في مجمله. وفرقة تقول بأصالة الوجود لواجب الوجود، وأصالة الماهية للممكنات. وهو المحقق الدواني رحمه الله . والأول أرجح لكونه أقوى البراهين وهو برهان (الصدقيين) وإن أول من سمى هذا البرهان (برهان الصدقيين) هو الشيخ الرئيس ابن سينا في كتابه «الإشارات»، وهو أوثق وأمتن البراهين الدالة على وجود الله تعالى، وسبب التسمية أن الصدقيين يعرفونه (تعالى) به لا بغيره، فهو برهان (إثبي) ^(١٦) يسلك فيه من لازم من لوازم الوجود إلى لازم آخر، ولهذا البرهان تقارير مختلفة، وأوجز ما قيل : ان حقيقة الوجود إما واجبة وإما تستلزمها، فإن الواجب بالذات موجود، وهو المطلوب^(١٧). وبيان أوضح: أن في الحقيقة وجوداً فإن كان واجباً فهو وإن كان غير واجب فينتهي إليه، أو نقول إن كان موجوداً بنفسه فهو وإلا فهو متعلق بموجود بنفسه، أو نقول إن كان مستقلاً فهو وإن كان غير مستقل فهو مرتبط بوجود مستقل نظير سائر الأشياء والصفات. هذا ما وفقني الله إليه ، والحمد لله رب العالمين.

الذاتية

١- أهم الاستنتاجات :

١- ماهية الشيء : ما به يجاب عن السؤال بما هو ، وهي مغايرة لما عداها من العوارض سواء كانت لازمة لها ، أو مفارقة ، تدوم ، أو تزول

٢- تتنوع بحسب الملاحظة إلى ثلاثة أنواع :

- مخلوطة (بشرط شيء) .
- مجرد (بشرط لا شيء) .
- مطلقة (لا بشرط شيء) .

٣- وتنقسم بحسب التركيب إلى قسمين :

- بسيطة .
- مركبة .

٤- الماهيات مجعولة بجعل الخالق خلافاً لمن نازع فيه .

٥- والمعتمد في الأصل الذي هو منشأً للأثار و الوجود ، أما الماهية فهي أمر اعتباري ، وعليه فأصالة الوجود واعتبارية الماهية أمر مقرر .

- ١- ما زالت حلقات فلسفية كثيرة تستحق الوقوف عليها واستشكاف مفرداتها التصورية ، والخوض في أحكامها المتنوعة وصولاً إلى نتائج حرية بالاهتمام في مجال الفلسفة الإسلامية وفي مقدمتها علم الكلام ، فأوصي إخواني الباحثين باقتناصها .
- ٢- أوصي إخواني الباحثين بالبحث عن كتب التراث وتكرار النظر فيها ، فإن للامة ثراءً عظيماً في المعقولات .
- ٣- كما أوصي بالإطلاع على الدراسات الفلسفية المعاصرة لمتابعة عجلة تطور الدرس الفلسفي ؛ لما له من مسيس ارتباط بعلم الكلام .

هوامش البحث

- (١) عبد الله بن احمد بن محمود النسفي، الحنفي الملقب ب(حافظ الدين) ، المكنى ب(أبي البركات) فقيه، اصولي مفسر، متكلم. توفي سنة (٧١٠هـ) ، من تصانيفه: (عمدة العقائد في الكلام وشرحها) وسماها الاعتماد وهو مطبوع ، و(مدارك التنزيل وحقائق التأويل في التفسير) وهو مطبوع، وغيرها . ينظر : معجم المؤلفين : ٣٢ / ٦ .
- (٢) العقائد النسفية - ضمن : مجموع المتون الكبير مشتمل على ٦٣ متناً ، مطبعة الاستقامة في القاهرة ، لسنة ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م ، ص : ٢٩ .
- (٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: ١- ١٩٩٦م : ١٤٢٣/٢ ، مادة " ماهية " .
- (٤) أي : وجود الشيء خارج العقل .
- (٥) ينظر: تسديد القواعد في شرح تجريد القواعد، المشهور بشرح التجريد القديم: للإمام شمس الدين الاصفهاني، م ٧٤٩ هـ، تعليق، د. خالد حماد العدواني، ط١، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت ٢٠١٢ م : ١/ ٣٧٦-٣٨٠ ؛ مطالع الانظار على طوابع الانوار: لأبي التشاء شمس الدين بن محمود بن عبد الرحمن الاصفهاني، (ت : ٧٤٩ هـ) ، المطبعة الخيرية، القاهرة، ط : الأولى ١٣٢٣ هـ ، ص: ٤٧ ؛ و شرح تجريد العقائد (الشرح الجديد) ، لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي، (ت: ٨٧٩هـ)، منشورات رضي . بيدار عزيزي في إيران، (طبعة حجرية) بلا تاريخ ، ص: ٩١-٩٢ .
- (٦) ينظر: الجديد في الحكمة ، ابن كمونة، سعد بن منصور بن سعد ، مراجعة : برعي معتز سيد عبد الله ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - مصر لسنة ١٩٩٦م ، ص: ٢١٩-٢٢٠ ؛ وتسديد القواعد ، للأصفهاني : ١/ ٣٨٠-٣٨٦ ؛ مطالع الأنظار ، للأصفهاني ، ص: ٤٨ ؛ وشرح المقاصد: ١/ ٢٢٧-٢٢٨ ؛ و شرح المقاصد، لمسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩١هـ)، تحقيق د . عبدالرحمن عميرة، تصدير الشيخ صالح مرسي شرف، منشورات الشريف الرضي، بيروت، ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩م : ٣/ ٣٠ .
- (٧) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢ هـ) ، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ، مط : دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م : ١/ ٢٧٦ ، مادة " جعل " .
- (٨) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي : ١/ ٥٦٧ ، مادة " جعل " .
- (٩) شرح المواقف، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف، (ت ٨١٦هـ)، مطبعة السعادة، مصر ١٣٢٥هـ . ١٩٠٧م .: ١٨٩/٢ .
- (١٠) شرح المواقف ، للجرجاني : ١٨٩/٢ .
- (١١) ينظر: شرح المقاصد ، للتفتازاني : ٢/ ٢٤٦ ؛ و شرح المواقف ، للجرجاني : ٢/ ٤٢-٤٤ .
- (١٢) ينظر: شرح مواقف : ٢/ ٤٤ ؛ وشرح المقاصد ، للتفتازاني: ٢٤٥ ؛ والوسيلة الإرشاد - بغداد ، لسنة ١٩٧٢م ، ص: ١٧٨ .
- (١٣) ينظر: تقرير شيخ الإسلام عبد الرحمن الشربيني على هامش حاشية البناني على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) ، بمصر، لسنة : ١٣٥٨هـ - ١٩٣٨م : ٢/ ٤١٣-٤١٤ .
- (١٤) ينظر: (ت : ١٢٦٣هـ) طبع في قم - إيران ، ط : ١ ، ١٤٢٤هـ : ١/ ١٩٢-١٩٣ .
- (١٥) ينظر: الوسيلة والفضيلة ، للمدرس ، ص: ١٨٠ .

- ١٦ () قال ابو البقاء الكفوي : (اعلم أن البرهان ١- لمي ، ٢- وأني ؛ : ١٦٠/١-١٦١ .
- ١٧ () ينظر: نهاية الحكمة ، حسين الطباطبائي ، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين بقم - إيران ، ص ٣٢٨ .